(الواجِبُ) وَ(الواقِعُ)

بَيْنَ تَقْرِيرِ

شَيْخِ الإِسْلامِ ابْن تَيْمِيَّة

وَتَحْرِيف عَلي الحَلَبي!

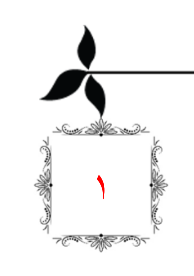
كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







(الواجِبُ) وَ(الواقِعُ) بَيْنَ تَقْرِيرِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّة وَتَحْرِيف عَلي الحَلَبي!

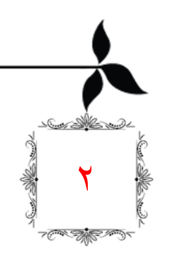
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فما أكثر ما نجد للحلبي -في كتاباته ومجالسه- تحريفاً لكلام أهل العلم!، أو بتراً في النقل عنهم!، أو تحميلاً لكلامهم ما لا يحتمل!، أو وضعاً له في غير موضعه!، وذلك لنصرة قواعده الفاسدة وتأصيلاته الحادثة، وهذا كله يؤكِّد حقيقة ثابتة في نفوس السلفيين أنه ليس بثقة في نقله زيادة على انحراف منهجه وتخبط دعوته.

ومن هذه التحريفات لفظاً ومعنى:

ما يدندن به علي الحلبي كثيراً سواء كان ذلك في مقالاته أو مجالسه بأنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: (أهل السنة يأمرون بالواجب ويتعاملون مع الواقع)!، ثم يبني على هذا التحريف دعوته الجديدة إلى التعامل مع الأزمات والفتن بالحل الواقعي لا الشرعي، بدعوى أنَّ الناس لا يرفعون لحكم الشرع رأساً، فلنكن واقعيين لا مثاليِّين أحلاميِّين!!.





ومن تطبيقاته لهذا التحريف:

مواقفه الجديدة: من "السياسة"، و"الأحزاب"، و"الانتخابات"، و"الديمقراطية"، فأصبحت عنده هذه المسائل تخضع للاجتهاد والرأي!!، فالقائل بها مجتهد مخطئ في نظره، والراد عليه مجتهد مصيب، لكن كل ذلك يكون مع التعاون والتواصي ومن غير تقاطع أو تضليل!، بدعوى أنَّ هذه المسائل أصبحت من الواقع الذي ليس له من دافع، وأنه لا ينبغي الإعراض عنه بالكلية أو نوليه ظهورنا ونسكت عنه!.

ولنأخذ مثالاً على استدلال الحلبي بهذه الكلمة المحرَّفة:

في لقاء مصوَّر بين (علي الحلبي) والمقدِّم (حسين الرواشدة) بعد عامين من الثورات والمظاهرات!، قال الحلبي في مقدمة هذا اللقاء:

((الدعوة السلفية هي مدرسة علمية منهجية إصلاحية تريد إصلاح عقائد الناس وأخلاقهم وسلوكياتهم وما يقربهم إلى الله، ليست حزباً بأي شكل من الأشكال، وليست تنظيماً ولا حركة، إنما هي كما قال تعالى: "وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ"، كما قال تعالى: "وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى"، كما قال تعالى: "وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ".

كون بعض السلفيين في بعض البلاد -كما تفضَّلتَ قبل قليل- أنهم أنشأوا حزباً؛ <u>في الحقيقة هذا الإنشاء اجتهاد محض</u>، لا يمثل رؤى وأفكار مشايخ

الدعوة السلفية وكبارها كالشيخ الألباني مثلاً -وقد عاش في هذا البلد المبارك حيناً من دهره-، وكذلك الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين وهم أعلام وعلماء كبار هذه الدعوة المباركة إن شاء الله، التي أنا أقول دائماً: هي تريد للناس ولا تريد من الناس)).

قال مقدِّم البرنامج: لكن هل تتوقفون عند اجتهادات الشيخ ابن تيمية مثلاً اجتهادات الشيخ الألباني رحمه الله، أم أنَّ ثمة مستجدات أيضاً قد طرأت على العصر لا بد من مواجهتها باجتهاداتكم؟

فقال الحلبي: ((أنا أجيبك؛ أن أقول: موضوع اجتهادات العلماء وآراؤهم كأي مسألة وكأي قضية، ننظر فيها ما وافق الدليل أخذناه، وما خالفه رددناه ورفضناه، مع العلم والحلم والرفق واللين وتقدير هؤلاء العلماء، فنحن ضد التقليد، مما علمنا مشايخنا، ومما تعلموه من مشايخهم وأئمتهم: أنَّ التقليد مرفوض وأنَّ الجمود مرفوض، لكن كما قلتُ: أحياناً تأتي بعض العبارات لتوضع في غير موضعها، قد يستعمل الجمود بمعنى غير المعنى الحق، كم ذكرنا قبل قليل استعمل لفظ السلفية بمعنى الرجعية أو بمعنى الماضوية؛ هذا غير صحيح، أحياناً يستعمل الاتباع بمعنى الجمود، هذا غير صحيح، نحن ضد الجمود لكننا مع الاتباع، الجمود مبني على تجميد الذهن والاجتهاد والتفكير الصحيح، بينما الاتباع مبني على النظر في الأدلة "قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ"، "فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ. بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ" أي

بالدليل والحجة والبرهان، فكثير من القضايا لكثير من أهل العلم نحن ننظر إليها ونخالفها)).

قال المقدِّم: لكنكم اليوم تأخذون على بعض إخوانكم وإخواننا السلفيين الذين مثلاً أسسوا أحزاباً أو انخرطوا في العمل السياسي؟ لماذا تأخذون عليهم اجتهاداتهم؟ ألم يجتهدوا؟!

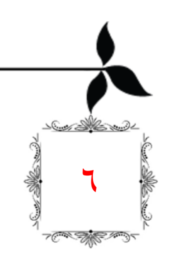
فكان جواب الحلبي: ((لا يخفى عليك -سلَّمك الله- أنَّ الاجتهاد نوعان، وأنَّ الاجتهاد منه خطأ ومنه صواب، كما أنهم اجتهدوا في تجويز هذا الفعل، نحن اجتهدنا في رده، وليس اجتهادهم بأولى من اجتهادنا، وبالتالي هم عندما أسسوا حزباً؛ عملياً خطَّؤونا وخطَّؤوا مشايخنا، ونحن عندما أسسوا هذا الحزب أنكرنا عليهم، لكن إنكارنا عليهم هو إنكار علمي؛ لم نقم الدنيا ونقعدها، لم نجعلهم خارجين من الملة أو من الإسلام بهذا الفعل!، نحن نقول: هذا الفعل خطأ، ولكننا مع ذلك كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -وهذه قاعدة مهمة جداً لعلنا نحتاج لها بعد قليل- يقول: أهل السنة يأمرون بالواجب ويتعاملون مع الواقع، نحن ضد الحزبية، لكن لا يعني أنَّ مَنْ تحزَّب لم يعد أخاً لنا في الإسلام لم يعد أخاً لنا في الملة!، نحن ننكر عليه خطأه، وبنفس الوقت ما قد يكون سبباً في إعانته على الخير من نصح من توجيه من كذا نحن معه فيه لأنَّ المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)).

قال المقدِّم: من هذه الزاوية تحديداً (الواجب) و(الواقع)، تبدو بعض آرائكم أو مواقفكم في الموضوع السياسي تحديداً غير مفهومة!، أنتم مثلاً في قضية الانتخابات شيخ علي: مع واجب الانتخاب للناس، ضد الترشح للانتخابات للبرلمان، كيف يمكن للمتابع اليوم أن يفهم هذا الموقف هذا الحكم؟

فقال علي الحلبي: ((أنا في الحقيقة شرحتُ هذا غير مرة وللأسف كلما أشرحه كلماء يُساء فهمه لسبب أو لآخر معذرة، فأنا أقول -كما قال شيخ الإسلام تماماً-: نحن نأمر بالواجب ونتعامل مع الواقع، العملية الانتخابية الحقيقة -لا أقول في الأردن ونحن نتكلم في هذا البلد الطيب وعلى أرضه- لكن أنا أقول: العملية الانتخابية في العالم الإسلامي كلها لا تزال فتية ولا تزال تحبو، وبعضهم يسميها: اللعبة الديمقراطية، وبعضهم يسميها: التجربة الديمقراطية، بحيث أن ترى مثلاً في الكويت؛ الكويت الشقيق الذي له مكانة كبيرة في نفوسنا، كم مرة في السنة أُلغي مجلس النواب وأُرجع مجلس النواب؟! أُلغيت الانتخابات وأُرجعت الانتخابات؟!)).

قاطعه المقدِّم: ولدينا أيضاً!

فأكمل الحلبي جوابه: ((نعم، لكن نحن لا نزال يعني في درجة أعلى شيئاً ما من هذا، مع وجوده كما تفضلت، فنحن عندما نتكلَّم عن الانتخابات نتكلَّم أننا نعتقد أنَّ موقعنا ليس في الانتخابات، موقعنا دعوي، موقعنا توجيهي،

موقعنا تعليمي، موقعنا شرعي، الذي يجلس في قاعة الانتخابات أو في البرلمان موقعه خدماتي أكثر ما يكون)).

فقاطعه المقدِّم: أليست الدعوة خدمة؟

فأجابه الحلبي: ((الدعوة خدمة في جانب، أنت الآن عندما تجلس تحت قبة البرلمان ليس لك إلا: فلان عنده مشكلة تحلها، فلان قطعت عنه الكهرباء تحلها، فلان لم يتوظف يحلها)).

فقاطعه المقدِّم: لكن ثمة وظيفتان مهمتان للبرلمانات، أنت تعرف يا شيخ علي: الرقابة والتشريع وإصلاح المجتمع.

فقاطعه الحلبي: ((أنا أعرف هذا، لكن عملياً: لو نظرنا نرى أنَّ الرقابة والتشريع أمرين يعني ليسا هما المكان الأهم في موضوع البرلمان في البلاد العربية، فلنكن واقعيين)).

فقال له المقدِّم: وجودكم ألا يدفع بهذا الاتجاه؟

فأجابه الحلبي: ((أنا أقول: لا)).

فقاطعه المقدِّم: "لا" في المرحلة الحالية؟

فأجابه الحلبي: ((طبعاً لكلِّ حادثة حديث، نحن لا نستبق، لكن عندنا القاعدة التي ذكرتَها وذكرتُها: أننا ضد الترشيح، لأننا نعتقد أنَّ الثمرة لن تكون في مقابل الجهد المبذول، لكن مع ذلك ما دام أنَّ هذا الأمر واقع، وما دام أنَّ





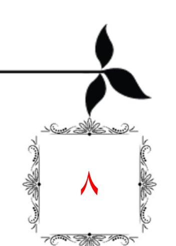
هؤلاء البرلمانيين سيكونون مئة ومئة وعشرين ولا بد، فنقول: انتخبوا الأكثر مصلحة)).

قال المقدِّم: هل هذا الموقف يعبِّر عن فتوى وحكم ديني، وإلا موقف سياسي في تقدير الواقع في التعامل مع الواقع؟

فأجابه الحلبي: ((أنا أقول: لا أفرِّق كثيراً بين الموقف الشرعي والموقف السياسي، لأنَّ السياسة رعاية شؤون الأمة في معناها الحقيقي المنضبط، ولا نتكلَّم عن السياسة في معناها التي تعرف وأعرف كميكافيلي وما إليه، لذلك فنحن عندما نتكلَّم: نتكلَّم نظرة شرعية في هذا الواقع في الإطار السياسي، أو اعكس الصورة: نظرة سياسية في هذا الواقع في إطار شرعي)).

قال المقدِّم: هل لكم بصورة أعم موقف من الديمقراطية كفكرة وكتطبيق؟!

فأجابه الحلبي: ((موضوع الديمقراطية، كلمة "الديمقراطية" كأي كلمة مجملة، كأي كلمة اصطلاحية، الحقيقة اليوم في هذا الصباح كنتُ أُطالع كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في موضوع "الألفاظ المجملة" و"الكلمات المجملة" و"المصطلحات المجملة"، يقول: المصطلح المجمل قد يقصد به واحد غير ما يقصد به الآخر، فنحن نقول: الديمقراطية مصطلح إذا أُريد به رفع الأيدي لاختيار الإسلام ديناً للأمة، فهذا ليس من الدين قطعاً، أما ديمقراطية عبارة عن أداة تستعمل لخدمة البلد ورفع عماده وسقفه وانفتاحه على الآخرين

ضمن ما لا يخالف الشرع الحكيم الذي لا يجوز أن يُطرح على الانتخابات أو لا يجوز أن يُرشح على الديمقراطية فهذا أمر هو أمر اجتهادي، أما أن نقول: نريد ديمقراطية بين الإسلام والشيوعية، نريد ديمقراطية بين الإسلام والرأسمالية، نريد ديمقراطية بين الإسلام والعلمانية: هذا في الحقيقة لا يجوز في أعلى درجات المنع والرفض)).

قال المقدِّم: ما دمتَ تطرقتَ للعلمانية والشيوعية؛ أنا لا أريد أن أسأل عن موقفكم من العلمانية والشيوعية وهو معروف، موقف واضح لكل التيارات الإسلامية، لكن ما موقفكم من الحركات الأخرى الإسلامية؟ هل لكم موقف خصومي؟ في تفهُّم؟ في حورات مع الحركات الأخرى؟ الإخوان المسلمين مثلاً أو الصوفية وغير ذلك.

قال الحلبي: ((في الحقيقة على مدار بضع وثلاثين سنة عشتها في الدعوة الإسلامية بشكل عام وفي الدعوة السلفية بشكل خاصة، منذ أن فتحتُ عيني على العلم والدعوة، وأسأل الله لي ولكم الثبات وحسن الخاتمة والحوارات لم تقف والسجالات لم تقف والمناقشات لم تقف سواء كانت بالمواجهة أو بالكتابة أو بالأخذ والعطاء بطريقة أو بأخرى حتى في بعض صفحات الجرائد وعلى الانترنت في السنوات الأخيرة، وأنا أقول دائماً -ولعلنا كنا قبل قليل كنا نتحدَّث قبل الاستديو-: كنا نقول إذا كانت الخصومة إذا كانت شريفة فتقبل؛ لأنَّ المرجعية هي الحق، أما إذا خرجت الخصومة عن حد الشرف كما أخبر النبي عليه





الصلاة والسلام في قوله: صفات المنافق ثلاث فذكر منها، "إذا خاصم فجر"، فالخصومة في حد ذاتها ليست هي المشكلة، ولكن المشكلة بماذا؟ بالفجور في الخصومة؛ التي أُسمي أنا ضدها شرف الخصومة)).

المقدِّم: هل هنالك عوامل، هنالك مشكلات حقيقة؛ سواء تعلقت في موقفكم من العقيدة من السياسة من القضايا العامة ما تدعو إلى القطيعة بمعنى إلى عدم التوحد عدم التقريب بينكم وبين باقي الحركات؟ هل هناك مشكلة حقيقية؟

قال الحلبي: ((هي مشكلة حقيقة، لو أردنا التمحيص قد نجد مشكلة حقيقية)).

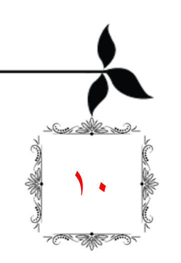
فقاطعه المقدِّم: يوجد اختلافات جوهرية؟!

فأجابه الحلبي: ((في الحقيقة يوجد اختلافات جوهرية أنا لا أشك في ذلك)).

قال المقدِّم: في أي مجال؟!

فأجابه الحلبي: ((حتى في باب العقيدة، أكون صريحاً، نحن نتكلَّم بالعلم ونتكلَّم بالحجة ونتكلَّم بالبينة، ومع ذلك: إذا أنت مددتَ يدك قد لا يمد يده غيرك ممن يقابلك، إذا أنت ترفقّتَ قد لا يترفَّق بك مخالفك، يعني قبل سنتين لما كان بداية الربيع العربي، كنا نتكلَّم في المساجد بما نرى أنه الصواب، وبما أثبتت الأيام أنَّ قولنا هو الصواب، وأنت ترى الآن ماذا ارتدادات الربيع العربي كما





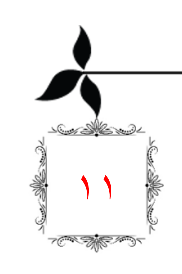
يقال، ماذا يجري في تونس وفي مصر وفي ليبيا، ونسأل الله أن يظلل بلاد المسلمين جميعاً بالأمن والأمان والإيمان، ومع ذلك لم نكن نتكلَّم بكلمة إلا ونرى بعض الجرائد للأسف الحزبية تتكلَّم عنا بالقلم العريض...)).

أقول بعد هذا:

بحثتُ في كتب شيخ الإسلام رحمه الله عن هذه الكلمة (أهل السنة يأمرون بالواجب ويتعاملون مع الواقع) بهذا اللفظ فلم أجدها!، وإنما وجدتها بلفظ: ((أهل السنة يخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب))، والفرق بينهما ظاهر لأهل الفطنة والبصيرة.

فالإخبار بما يحصل أو حصل في واقع الناس من غير زيادة ولا نقص ولا تغيير، والامتثال لما يجب شرعاً في مثل هذا الواقع، ليس هو التعامل مع الواقع المخالف للشرع حتى لو كان مصحوباً مع بيان ما هو الواجب شرعاً، فذاك شيء وهذا شيء آخر، ومعلوم أنَّ الواجب من باب الشرع، والواقع من باب القدر، فأهل السنة يخبرون بما وقع ويأمرون الناس بما يجب في الشرع، بخلاف الرافضة الذين يخبرون بخلاف الواقع ولا يأتمرون بالواجب، وكذلك خلافاً للإخوان المسلمين وأذنابهم الذين جعلوا الواقع حاكماً على الشرع، والشرع خاضعاً للواقع؛ حتى أصبحت عندهم النصوص الشرعية والثوابت العلمية متغيرة





بحسب مستجدات العصر وتحدياته أو اختلاف المصالح والمفاسد أو بتغير الزمان والمكان والحال.

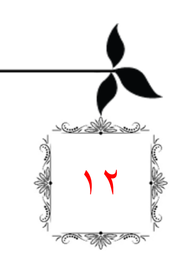
فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إنما ساق هذه الكلمة في الرد على الرافضة الذين يدَّعون إمامة المهدي المنتظر ويوجبون السمع والطاعة له، ولا يثبتون إمامة بني أمية ولا يوجبون السمع والطاعة لهم، مع إنَّ منتظرهم معدوم ليس له وجود ولا واقع، والشرع لا يوجب السمع والطاعة للمعدوم أو العاجز عن سياسة الناس، بينما بنو أمية يشهد الواقع بأنهم حكموا الناس مدة من الزمان، والشرع يوجب السمع والطاعة للإمام وإن كان ظالماً.

فأين هذا مما استدل به علي الحلبي؟!

وإليكم كلمة شيخ الإسلام رحمه الله بلفظها وسياقها:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في رده على الرافضي [منهاج السنة ١/ ٣٧٢-٣٧٣]: ((وأما قوله: "ثم اختلفوا؛ فقال بعضهم: إنَّ الإمام بعده الحسن، وبعضهم قال: إنه معاوية"، فيقال: أهل السنة لم يتنازعوا في هذا، بل هم يعلمون أنَّ الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه، وأهل الشام كانوا مع معاوية قبل ذلك، وقوله: "ثم ساقوا الإمامة في بني أمية، ثم في بني العباس"، فيقال: أهل السنة لا يقولون: إنَّ الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب أن يولَّى دون من سواه، ولا يقولون: إنه تجب طاعته في كل ما يأمر به، بل أهل السنة يخبرون بالواقع





ويأمرون بالواجب؛ فيشهدون بما وقع، ويأمرون بما أمر الله ورسوله، فيقولون: هؤلاء هم الذين تولوا، وكان لهم سلطان وقدرة يقدرون بها على مقاصد الولاية؛ من إقامة الحدود، وقسم الأموال، وتولية الولايات، وجهاد العدو، وإقامة الحج والأعياد والجمع، وغير ذلك من مقاصد الولايات، ويقولون: إنَّ الواحد من هؤلاء ونوابهم وغيرهم لا يجوز أن يطاع في معصية الله، بل يشارك فيما يفعله من طاعة الله فيغزى معه الكفار ويصلى معه الجمعة والعيدان ويحج معه ويعاون في إقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأمثال ذلك، فيعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون على الإثم والعدوان، ويقولون: إنه قد تولى غير هؤلاء؛ تولى بالغرب طائفة من بني أمية وطائفة من بني علي، ومن المعلوم أنَّ الناس لا يصلحون إلا بولاة، وأنه لو تولى من هو دون هؤلاء من الملوك الظلمة لكان ذلك خيراً من عدمهم كما يقال: "ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام"، ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: "لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة" قيل له: هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟ قال: "يؤمَّن بها السبيل، ويقام به الحدود، ويجاهد به العدو، ويقسم بها الفيء" ذكره علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية، وكل من تولى كان خيراً من المعدوم المنتظر الذي تقول الرافضة إنه الخلف الحجة، فإنَّ هذا لم يحصل بإمامته شيء من المصلحة لا في الدنيا ولا في الدين أصلاً، فلا فائدة في إمامته إلا الاعتقادات الفاسدة والأماني الكاذبة والفتن بين الأمة وانتظار من لا يجيء،





فتطوى الأعمار ولم يحصل من فائدة هذه الإمامة شيء، والناس لا يمكنهم بقاء أيام قليلة بلا ولاة أمور، بل كانت تفسد أمورهم، فكيف تصلح أمورهم إذا لم يكن لهم إمام إلا من لا يعرف ولا يدرى ما يقول ولا يقدر على شيء من أمور الإمامة بل هو معدوم؟!)).

والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر